

اتفاقية النقل البري الدولية

بين

حكومة الجمهورية التركية وحكومة سلطنة عمان

برغبة من حكومة الجمهورية التركية وحكومة سلطنة عمان ، في تسهيل نقل الركاب والبضائع بين بلديهما وعبر أراضيها بطريق العبور (الترانزيت) فقد اتفقتا على ما يلي:-

أولاً: التعاريف :-

المادة (١)

لأغراض هذه الاتفاقية:-

تكون للكلمات والعبارات المنصوص عليها أدناه المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر.

<< ناقل >> يعني:-

أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص لنقل الركاب والبضائع بموجب قوانين ولوائح وأنظمة الطرفين المتعاقدين.

<< وسيلة النقل >> تعني:-

١- أي وسيلة نقل على الطرق تجر بواسطة محرك ومخصصة لنقل أكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق ، أو لنقل البضائع ، أو تقوم بجر مثل هذه الوسيلة.

ب- مجموعة تتألف من وسيلة جر ، كما تم تعريفها أعلاه في الفقرة (١) ، ومقطورة أو حافلة مقطورة ، مرتبطة بها ومخصصة لنقل الكاب والبضائع.

>> تصريح >> يعني:-

التصاريح الصادرة والممنوحة لوسيلة نقل مسجلة لدى أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر للسماح لوسيلة نقل بالدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر والخروج منها، كما تشمل التصاريح الأخرى المنصوص عليها في هذه الإتفاقية.

>> حصة نسبية >> تعني:-

عدد التصاريح سنوياً من قبل الجهات المختصة بكل طرف من الطرفين المتعاقدين.

>> خدمة حافلة نظامية >> تعني:-

نقل الركاب بين أراضي الطرفين المتعاقدين على طريق محدد حسب البرامج والتعريفات الوطنية.

>> خدمة حافلة عبور نظامية >> تعني:-

خدمة حافلة نظامية تبدأ من أراضي أحد الطرفين المتعاقدين ، عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون حمل أو إنزال الركاب وتنتهي في أراضي بلد ثالث.

>> خدمة مكوكية >> تعني:-

النقل الدولي المنظم للركاب والمقسم سابقاً بمجموعات حسب مدة بقائهم وذلك من نفس نقطة المغادرة الواحدة إلى نفس نقطة الوصول الواحدة ، وعودتهم إلى نقطة المغادرة بنهاية المدة المبرمجة مسبقاً (الركاب المسافرون كمجموعة مطلوب منهم العودة في نفس المجموعة ، ورحلة العودة الأولى من نقطة الوصول والرحلة الأخيرة إليها ستكونان بدون ركاب).

>> خدمة الباب المغلق الخاصة (نقل السواح) >> تعني:-

النقل الدولي لمجموعة محددة من الركاب في وسيلة نقل محددة في رحلة سياحية ، تبدأ من نقطة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وتنتهي في أراضي الطرف المتعاقد نفسه دون حمل أو إنزال الركاب.

<<نقل العبور>> يعني:-

نقل الركاب والبضائع عبر أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بين نقاط المغادرة والوصول الواقعة خارج أراضي ذلك الطرف المتعاقد.

<<الخزان القياسي>> يعني:-

هو الخزان المقترح من قبل صانع العربة.

المادة (٢)

تطبق شروط هذه الاتفاقية على النقل الدولي البري للركاب والبضائع من أو إلى أراضي الطرفين المتعاقدين والعبور خلال أراضي الطرف المتعاقد الآخر باستعمال عربات مسجلة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

ثانياً: الشروط العامة:-

المادة (٣)

يعترف كل طرف متعاقد طبقاً لما ورد بهذه الإتفاقية بحق العبور للركاب وبضائعهم الشخصية والبضائع التجارية والعربات الخاصة بالطرف المتعاقد الآخر على الطرق التي سيتم تحليدها من قبل السلطات المعنية بكل طرف متعاقد.

المادة (٤)

يصدر كل طرف متعاقد وفق تشريعاته الوطنية تفويضاً للناقلين من قبل الطرف المتعاقد الآخر لتأسيس مكاتب و/ أو تعيين ممثلين و/ أو وكلاء على أراضيهم وفي أماكن يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين.

لا يسمح للناقل بأن يباشر أعمال وكالة السفر على أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (5)

لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يفرض أي ضريبة استيراد أو رسم (بما في ذلك الرسوم الجمركية) على عربات الطرف المتعاقد الآخر التي تعبر أراضيها ما عدا:-

- أ- رسوم استعمال البنية التحتية لشبكة الطرق (رسوم استعمال الطرق والجسور).
- ب- رسوم تغطية المصاريف المتعلقة بصيانة وحماية وإدارة الطرق والنقل.
- ج- رسوم لتغطية الفرق بين سعر الوقود المحلي والسعر العالمي وذلك على أساس لا تمييز فيها.
- د- رسوم مخالفة أوزان وأبعاد وحمولات العربات المنصوص عليها في التشريع الوطني للطرف المتعاقد.

إن ينقل البضائع للعبور خلال أراضي الطرفين المتعاقدين يمكن إعفاؤه من الرسوم المذكورة في الفقرة (ب) أعلاه على أساس التعامل بالمثل.

المادة (6)

في حالة مخالفة السائقين والناقلين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين أنظمة المرور والنقل خلال وجودهم بأراضي الطرف المتعاقد الآخر ، تقوم السلطات المختصة بالطرف الذي تم ارتكاب المخالفة بأرضيه بإخطار السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن المخالفات المشار إليها في هذه المادة.

المادة (7)

يتم تشكيل لجنة من المختصين بالبلدين المتعاقدين تختص بالآتي:-

- أ- الإشراف على التنفيذ المناسب لهذه الاتفاقية.
- ب- تحديد شكل ووقت وطرق تبادل التصاريح.
- ج- دراسة المشاكل المحتملة ووضع اقتراحات لحلها إذا لم تكن قد حلت مباشرة بين السلطات المختصة المنصوص عليها بالمادة (٢٤) من هذه الاتفاقية.
- د- مراجعة كل الخلافات الأخرى ذات العلاقة التي تقع ضمن نطاق هذه الاتفاقية وعمل توصيات لحلها.
- هـ- النظر في أية أمور أخرى متعلقة بالنقل يتم الاتفاق عليها.

ويجوز لها أن توصي بإجراء أي تعديل على الاتفاقية وعرضه على السلطات المختصة للموافقة عليه.

المادة (٨)

لا يجوز قيام العربات المسجلة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين أية نقطتين داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر ما لم يكن قد تم الحصول على تصريح خاص من السلطات المختصة بالطرف المتعاقد الآخر، ولا يحق للناقل من أحد الطرفين المتعاقدين أن ينقل الركاب والبضائع من أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى دولة ثالثة.

المادة (٩)

لا يجوز دخول العربة غير المحملة والمسجلة لدى أحد الطرفين المتعاقدين أراضي الطرف المتعاقد الآخر لحمل الركاب والبضائع إلى بلدها أو أي بلد ثالث ما لم يصدر تصريح خاص لهذا الغرض.

ثالثاً: نقل الركاب:-

المادة (١٠)

يقوم الناقل لدى أحد الطرفين المتعاقدين بتشغيل خدمة عادية أو خدمة عابرة منتظمة عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر بعد الحصول مسبقاً على تصريح سنوي من الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (١١)

أن خدمة الباب المغلق الخاصة (نقل السواح) لرحلات الذهاب المحملة ورحلات العودة الغير محملة والرحلات الكوكبية التي تقوم بها عربة مسجلة على أراضي أحد الطرفين المتعاقدين من أو إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر لا تخضع لشرط الحصول على تصريح.

رابعاً : - نقل البضائع :-**المادة (١٢)**

يخضع نقل البضائع بين أراضي الطرفين المتعاقدين ونقل العبور خلالهما لتصريح مسبق على أساس حصة نسبية ما عدا الحالات التالية :-

- أ - نقل الموتى (خاصة بالعربات المخصصة لهذا الغرض).
- ب - نقل مواد الزينة للتمثيل المسرحي.
- ج - نقل البضائع والمعدات والحيوانات من أجل الاستعراضات الموسيقية والفولكلورية والسينما والسيرك والنشاطات الرياضية وتسجيل بزمج الراديو والتلفزيون.
- د - نقل أعمال فنية.
- هـ - نقل الحيوانات الغير مخصصة للبيع.
- و - نقل الغريبات المتضررة أو الغير صالحة للاستعمال.
- ز - نقل البريد.
- ح - النقل العرضي للبضائع إلى أو من المطارات نتيجة لتغيير خطوط الرحلات الجوية.
- ط - نقل مواد للمساعدة في حالة الكوارث الطبيعية.
- ي - نقل مواد للمعارض.
- ك - حالات أخرى يتم الاتفاق عليها بواسطة اللجنة المشتركة.
- ل - خدمات نقل الشاحنات التجارية بوزن أقصى إجمالي يبلغ (٦) طن شاملاً المقطورة أو حمولة قصوى تبلغ (٢,٥) طن شاملة حمولة المقطورة.

المادة (١٣)

تكون صلاحية التصاريح لمدة سنة ويتم تبادل تصاريح السنة التالية خلال نوفمبر من كل عام ويتم تبادل بعض التصاريح الإضافية حسب الحاجة لتحقيق متطلبات الطرفين المتعاقدين بناء على إتفاق متبادل.

وتكون صلاحية التصريح لرحلة واحدة ، ذهاباً وإياباً ، من وإلى أراضي الطرفين المتعاقدين لعمرة واحدة للناقل الذي صدر له التصريح ، ولا يجوز تحويل التصريح أو التنازل عنه للغير.

المادة (١٤)

لا يجوز قيام العربة المسجلة على أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الحمولة بطريق العودة إلى أراضيها ، بعد تسليم البضائع إلى الطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يصدر تصريح خاص بذلك .

المادة (١٥)

لا يجوز نقل الأسلحة والمتفجرات والعتاد الحربية بين الطرفين المتعاقدين أو المرور عبر أراضيها إلا بموجب تصريح خاص .

كما لا يجوز النقل العابر (ترانزيت) للبضائع المحظور دخولها إلى أي من البلدين المتعاقدين طبقاً لقوانينهما إن كانت تلك البضائع ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو بالصحة العامة .

خامساً : الشروط المتنوعة :-**المادة (١٦)**

يتخذ الطرفان المتعاقدان ما أمكنهما من التدابير اللازمة لتسهيل وتبسيط والإسراع في العمليات الجمركية وتلك المتعلقة بنقل الركاب والبضائع .

المادة (١٧)

يخضع النقل الدولي للبضائع في هذه الاتفاقية لمتطلبات >> معاهدة النقل الدولي للبضائع >> حسب (TIR Carnets) و/أو القوانين والأنظمة الوطنية .

يجب أن تحمل العربة التي تقوم بالنقل الدولي على الطرق المستندات الدولية الضرورية (Carnet De Passage أو Triptigue) و/أو مستندات أخرى لازمة طبقاً للقوانين والأنظمة الوطنية .

يجب أن تكون في حيازة سائقي العربات التي تقوم بالنقل الدولي طبقاً لهذه الإتفاقية المستندات التالية :-

- أ - رخصة قيادة حسب نوع العربة التي يقودها السائق ، تتفق مع قوانين وأنظمة الدولة المسجلة فيها هذه العربة أو يجب أن تكون رخصه قيادة دولية.
- ب - رخصة صالحة لوسيلة النقل.
- ج - جواز سفر صالح مع تأشيرات الدخول الضرورية.

المادة (١٨)

يُعطى الوفود الموجود في الخزانات القياسية للعربات من الجمارك وجميع الرسوم والضرائب الأخرى.

المادة (١٩)

قطع الغيار المستبدلة في حالة الأعطال يعاد تصديرها أو يتم التخلص منها تحت إشراف السلطات الجمركية المختصة أو أن يتم تسليمها إلى تلك السلطات .
(ويخضع استيراد قطع الغيار للقوانين والأنظمة الوطنية).

المادة (٢٠)

- أ- يجب تأمين العربة المستخدمة دولياً لنقل الركاب والحقائب و/ أو البضائع بين أراضي الطرفين المتعاقدين و/أو للعبور خلالها ضد الغير (الطرف الثالث) طبقاً للقوانين والأنظمة السارية لدى كل من الطرفين المتعاقدين .
- ب- يطبق أي نوع من التأمين يتفق مع القوانين والأنظمة السائدة عند الطرف المتعاقد المسجلة لديه العربة ، على الركاب و الحقائب و/أو البضائع وذلك ضد الأضرار التي تقع خلال النقل.

المادة (٢١)

يتم الدفع بين الطرفين المتعاقدين بخصوص عمليات النقل والعبور بعملة قابلة للتحويل ومقبولة لدى البنوك المختصة بالطرفين المتعاقدين وفقاً لقوانين أنظمة وواعد النقد السائدة بالطرفين المتعاقدين.

المادة (٢٢)

في حالة وقوع حوادث على وسيلة النقل أو ارتكاب سائق الوسيلة لأية جريمة عدا المخالفات المرورية البسيطة يلتزم الطرف المتعاقد الذي وقع فيه الحادث أو ارتكبت فيه المخالفة تزويد الطرف المتعاقد الآخر بتقارير ونتائج التحقيق ، وأية معلومات أخرى ضرورية.

المادة (٢٣)

على الناقلين وطاقم العربات المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين التقيد بقوانين وأنظمة المرور السائدة في الطرف المتعاقد الآخر.

تخضع أية مسائل أخرى متعلقة بالنقل وغير منصوص عليها بهذه الاتفاقية لقوانين وأنظمة وقواعد الطرفين المتعاقدين.

المادة (٢٤)

تختص محاكم كل من الطرفين المتعاقدين بالفصل في المنازعات المتعلقة بالنقل على الطرق والتي تقع داخل حدود إقليم كل منهما.

المادة (٢٥)

الجهات المختصة والمسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية هي :-

أ- في سلطنة عمان

وزارة النقل والاتصالات

ص:ب: ٦٨٤ ، الرمز البريدي ١١٣ مسقط سلطنة عمان

ب- في تركيا

Ulastirma Bakanligi

Kara Ulastirmasi Genel Mudurlugu

EMEK / ANKARA

المادة (٣٦)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل مذكرات التصديق عليها وفقاً للقوانين السارية في كل من الطرفين المتعاقدين وتظل سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يشعر أي من الطرفين الطرف الآخر كتابياً قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاءها برغبته في إنهاؤها.

حررت في مسقط بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤م من ثلاث نسخ أصلية باللغات التركية والعربية والإنجليزية متساوية الحجة وفي حالة الاختلاف في تفسير و / أو تطبيق الإنفاذية يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة سلطنة عمان

عن حكومة الجمهورية التركية

محمد بن ناصر الخصيبي
أمين عام وزارة الاقتصاد الوطني

البروفيسور الدكتور بشر أطلالي
وزير الدولة

**INTERNATIONAL ROAD TRANSPORT AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY
AND THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN**

The Government of the Republic of Turkey and the Government of the Sultanate of Oman, being desirous to facilitate transportation of passengers and goods by road between the two countries, as well as in transit through their territories, have agreed as follows:

I. DEFINITIONS

Article 1

For the purpose of this Agreement the following words and expressions shall have the meaning respectively assigned against each other unless the context otherwise requires.

"Carrier" means any natural or juridical person authorized to carry passengers and goods in conformity with the laws, regulations and rules of the Contracting Parties.

"Vehicle" means:

- i) Any power driven road vehicle built either for carriage of passengers more than eight excluding the driver or goods or towing such vehicles, or
- ii) A combination comprising a vehicle as defined above in paragraph (i) and a trailer or a semi-trailer, built for the carriage of passengers or goods connected to it.

"Permit" means the permits issued for a road vehicle registered in one of the Contracting Parties by the other Contracting Party to permit the vehicle to enter and leave or travel through the territory of the latter as well as the other "permits" provided by the present Agreement.

"Quota" means the number of permits issued annually by the competent authorities of the each Contracting Party.

"Regular Bus Service" means the carriage of passengers between the territories of the two Contracting Parties on a prescribed route in accordance with national schedule and tariffs.

"Regular Transit Bus Service" means a regular bus service beginning in the territory of one Contracting Party, crossing the territory of the other Contracting Party without leaving or taking passengers and terminating in the territory of a third country.

"Shuttle Service" means an organized international transport of passengers previously grouped in accordance with their length of stay from one and the same point of departure to one and same point of destination and their return to the point of departure at the end of pre-scheduled period (passengers travelling in group are all required to return in the same group, the first return journey from and the last journey to the point of destination will be without passengers).

"Closed-door Service (tourist transport)" means international carriage of one and the same group of passengers in one and the same vehicle in a tour, starting from a point in the territory of one of the Contracting Parties where the vehicle is registered and terminating in the same Contracting Party without taking or leaving passengers.

"Transit Transport" means carriage of passengers and goods through the territory of one Contracting Party, between points of departure and destination located outside the territory of that Contracting Party.

"Standard Fuel Tank" means a tank provided by the manufacturers of vehicles.

Article 2

The provisions of this Agreement shall apply to the international carriage of passengers and goods by road, to or from the territory of one Contracting Party, and in transit through the territory of the other Contracting Party by using vehicles registered in the territory of the former Contracting Party.

II. GENERAL PROVISIONS

Article 3

Each Contracting Party, in conformity with the provisions of this Agreement shall recognize the right of transit in respect of passengers, their personal goods, commercial goods and vehicles of the other Contracting Party over the routes to be determined by the competent authorities of each Contracting Party.

Article 4

Subject to its national legislation, each Contracting Party shall issue authorization to the carriers of the other Contracting Party to establish offices and/or to appoint representative and/or agencies in its own territory at places to be mutually agreed upon by the Contracting Parties.

A carrier shall not act as a travel agency in the territory of the other Contracting Party.

Article 5

Either Contracting Party shall not levy any import or export tax or charge (including customs duties) on vehicles of the other Contracting Party, which are in transit in its territory other than:

- a) The charges for using road network infrastructure (road and bridge tolls);
- b) The charges to meet the expenses relating to the maintenance, protection and administration of roads and transport.
- c) Fees, on a non-discriminatory basis, to cover the difference between national and the international price of fuel.
- d) Charges, if weight, dimensions or load of the vehicle exceed the prescribed limits in the national legislation of the Contracting Party.

The authorized carriage in transit through the territories of the Contracting Parties may be exempted on reciprocal basis from the charges stipulated in paragraph (b) above.

Article 6

In case, carriers and drivers of one Contracting Party violate the regulations of traffic and transportation while on the territory of the other Contracting Party, the competent authorities of the territory of the Party where the offence is committed shall inform the competent authorities of the other party.

The competent authorities of the latter Contracting Party shall notify the competent authorities of the former Contracting Party of the measures taken regarding the offences indicated in the first paragraph of this Article.

Article 7

A Joint Commission consisting of representatives of the two Contracting Parties shall be formed. The terms of reference of the Joint Commission are to:

- a) supervise the proper implementation of this Agreement,
- b) determine the form, the time and the ways of exchange of permits,
- c) study and make proposals for the solution of possible problems not settled directly between the competent authorities referred to in Article 24 of this Agreement,
- d) review all other relevant issues that fall within the scope of this Agreement and make recommendations thereof for settlement,
- e) consider any other matters to be mutually agreed upon relating to transportation.

The Joint Commission shall meet when required at the request of one of the Contracting Parties alternately in the Republic of Turkey and the Sultanate of Oman.

The Joint Commission can recommend to amend any article of this Agreement and submit the same to the competent authorities for approval.

Article 8

The vehicles registered in the territory of one Contracting Party shall not carry passengers and goods between any two points within the territory of the other Contracting Party.

Unless a special permit from the competent authority of the other Contracting Party is obtained, a carrier from one Contracting Party shall not carry passengers and goods from the territory of the other Contracting Party to third countries.

Article 9

An unloaded vehicle registered in one Contracting Party shall not enter the territory of the other Contracting Party to collect passengers and goods to its country or to a third country unless a special permit is issued for this purpose.

III. CARRIAGE OF PASSENGERS**Article 10**

A carrier of one Contracting Party shall operate a regular service to or a regular transit service through the territory of the other Contracting Party by obtaining a yearly permit in advance from the competent authority of the other Contracting Party.

Article 11

The closed-door (tourist transportation) service, full out-going and empty returns and shuttle service to be performed by a vehicle registered in the territory of one Contracting Party to or from the territory of the other Contracting Party shall not be subject to obtaining permit.

IV. CARRIAGE OF GOODS**Article 12**

The carriage of goods between and transit through the territories of the Contracting Parties shall be subject to prior permit based on quota except the cases defined below:

- a) Carriage of deceased (especially by vehicles designed for this purpose).
- b) Carriage of decorative articles for theatrical performance.
- c) Carriage of goods, equipment and animals needed for musical performances and cinema, circus and folkloric shows, sports activities and recording TV and radio programmes.
- d) Carriage of works of art.
- e) Carriage of animals other than those for slaughtering.
- f) Carriage of damaged vehicles or vehicles out of operation.
- g) Postal carriage.
- h) Occasional carriage of goods to or from airports as a result of change in flight itineraries.
- i) Carriage of aid material in case of natural disasters.
- j) Carriage of material for fairs and exhibitions.
- k) Other cases to be mutually agreed upon by the Joint Commission.
- l) Transport services carried out by commercial motor vehicles with a maximum total weight of 6 tons including trailer or a maximum payload of 3.5 tons, including trailer.

Article 13

Permits shall be valid for one year and permits of the next year will be exchanged in November of every year. Some additional permits shall be exchanged whenever needed to meet the requirements of the Contracting Parties on the basis of mutual agreement.

A permit shall be valid for one round trip to and/or through the territory of the Contracting Parties.

It shall also be valid for one vehicle and only for the carrier to whom it is issued and shall not be transferable.

Article 14

A vehicle registered in the territory of one Contracting Party shall not collect return load to its territory after delivery of goods to the other Contracting Party, unless a special permit is issued for this purpose.

Article 15

The carriage of arms, ammunitions and military equipment and explosives between the two Contracting Parties or transit through each Party's territory shall be subject to a special permit issued for this purpose.

The passage of goods prohibited from the entry, for human, animal and plant sanitary purposes shall also be excluded from the right of transit.

V. MISCELLANEOUS PROVISIONS**Article 16**

The Contracting Parties shall take all the measures which they deem necessary in order to facilitate, simplify and accelerate to the greatest extent possible the customs and other formalities relating to carriage of passengers and goods.

Article 17

The international transport of goods in accordance with this Agreement shall be subject to the requirements of the "Convention on the International Transport of Goods Under Cover of TIR Carnets" and/or national laws and regulations.

A vehicle performing international transport by road shall hold the necessary international documents ("triptique" or "carnet de passage") and/or other documents required by national laws and regulations.

The drivers of the vehicles involved in the international transportation shall in accordance with the provisions of this agreement, be required to have in their possessions the following documents:

- a) Valid driving license, according to the type of vehicle he is driving, should be in accordance with laws and regulations of the country where the means of transport is registered or it should be an international driving license.
- b) Valid license for the means of transportation.
- c) Valid passport having all necessary entry visa.

Article 18

Fuel in the standard fuel tanks of vehicles shall be exempted from custom duties and all other taxes and duties.

Article 19

A spare part which has been replaced in case of a breakdown shall either be re-exported or destroyed under the supervision of the customs authorities or shall be delivered to these authorities.

Imports of spare parts shall be subject to the national laws and regulations.

Article 20

- a) A third-party liability insurance complying with the laws and regulations in force in each Contracting Parties shall be applied to a vehicle used in the international carriage of passengers, baggage and/or goods between and/or in transit through the territory of the Contracting Parties.
- b) Any kind of insurance complying with the laws and regulations in force in the Contracting Party in which the vehicle is registered shall be applied to passengers, baggage and/or goods, against damages they will have during the carriage.

Article 21

The payments between the Contracting Parties concerning transport and transit operations shall be made in convertible currency to be accepted by the authorized banks of the Contracting Parties in accordance with currency laws, regulations and rules in force in the Contracting Parties.

Article 22

In cases of accidents, breakdowns or breach of national laws of countries, the competent authorities of the Contracting Party in whose territory such an incident occurs, shall provide the other Contracting Party with reports and results of the inquiry and other necessary information.

Article 23

Carriers and crew of the vehicles registered in one Contracting Party shall comply with the laws and regulations governing the road traffic of the other Contracting Party.

Any other matters pertaining to transportation which are not covered by this Agreement shall be subject to the laws, regulations and rules of the Contracting Parties.

Article 24

The courts of each Contracting Party shall settle the disputes related to road transport which take place within the territory borders of each Party.

Article 25

The competent authorities which are responsible for the implementation of this Agreement are:

- a) In the Republic of Turkey:
Ulaştırma Bakanlığı
Kara Ulaştırması Genel Müdürlüğü
EMEK / ANKARA
- b) In the Sultanate of Oman:
Ministry of Transport and Communications
Post Box No. 684, Postal Code 113
MUSCAT

Article 26

This Agreement shall enter into force as from the date of exchange of notes attesting its ratification in accordance with the national legislation of the Contracting Parties and shall remain in force for a period of five years.

This Agreement shall be automatically renewed for a similar period/periods unless either Contracting Party expresses its wish in writing to the other Contracting Party to terminate it, at least three months prior to the date of expiry.

Done in Muscat, on January 13, 2004, in three original copies in Turkish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

In the event of there being any dispute as to the interpretation and/or the application of the Agreement, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF THE
REPUBLIC OF TURKEY**

**FOR THE GOVERNMENT OF THE
SULTANATE OF OMAN**

**Prof. Dr. Beşir ATALAY
Minister of State**

**Mohammed bin Nasser Al KHUSAIBI
Secretary General of the
Ministry of National Economy**